الحركة التجارية بمرسى الصويرة خلال القرن التاسع عشر (1850-1880)

خالد بن الصغير
المدرسة العليا للأساتذة
الرباط

تقديم :

احتلت مرسى الصويرة خلال القرن التاسع عشر مكانة هامة على المستوى التجاري، حيث أقامت بها جاليات أجنبية من مختلف الجنسيات، اجتذبتها بحركتها التجارية النشيطة، وحرصت كل الدول الأوربية الممثلة بطنجة على تعيين أجود نوابها القنصليين بمرسى الصويرة وما يؤكد هذه الأهمية ويعززها وجود ملفات وثائقية ضخمة وهائلة في كل من دور المحفوظات الفرنسية والاسبانية والبريطانية. وتتضمن معلومات غزيرة حول القضايا المتنوعة التي كانت تطرحها الحركة التجارية وما يرتبط بها من معاملات بين التجار المغاربة والأجانب بالصويرة.

ومباشرة بعد إبرام معاهدة 1856 بين المغرب وبريطانيا، قرر ممثل هذه الأخيرة، جون دراموندهاي، إرسال تعليمات إلى نوابه القنصليين الجدد نصت على إنجازهم لتقارير مفصلة عن المناطق التابعة لاختصاصاتهم القنصلية. ولما كانت تحتل مرسى الصويرة أهمية خاصة في إطار العلاقات التجارية بين المغرب وبريطانيا، فإننا نجد دراموندهاي يكلف اثنين من نوابه القنصليين، وهما كريس (Grace) وإلتون (Elton) بتحرير تقريرين مفصلين حول الصويرة وباديتها وحول المنطقة الساحلية الممتدة جنوب الصويرة من مصب وادي سوس إلى مصب وادي درعة.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح من المفروض على كل النواب القنصليين المعنيين بالصويرة أن يبعثوا إلى طنجة تقريرا سنويا حول القضايا التي طرحت في المنطقة

على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وتهمنا في هذه المداخلة التقارير التجارية التي غطت السنوات الممتدة من 1856 إلى 1880. وقد أنجز كارستنسن (Carstenson) الذي مثل بلاده بالصويرة منذ 1865 أربعة تقارير دقيقة جدا ومفصلة. أما روبرط (Robert) أحد أبناء جون دراموندهاي فقد خلف خمسة تقارير غنية بالجداول الاحصائية تهم السنوات الممتدة ما بين 1874 و1879، ثم خلفه النائب القنصلي بايتون (Ch. Payton) الذي أقام بالصويرة من 1879 إلى 1885، فترك أجود التقارير التي كتبت حول الصويرة على الأطلاق، نظرا لأهمية المرسى من جهة ولطريقته الخاصة التي كان يجمع بها المعلومات حول جوانب متعددة تتعلق من قريب أو من بعيد بالصويرة وانطلاقا من هذه التقارير الغنية، حاولت تقديم ملامح عن الحركة التجارية التي شهدتها مرسى الصويرة خلال مرحلة هامة من القرن التاسع عشر.

1 ــ الامكانات المادية للمبادلات بمرسى الصويرة :

جاء في التقرير الذي أنجزه النائب القنصلي كريس (Grace) حول الصويرة ما يلي :

«إن وضعية الصويرة هي أكثر سوء مما يمكن أن يتصوره الإنسان وليس هناك ما من شأنه أن يشجع التجار على الاستقرار بها لولا الامتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود مرافىء الامبراطورية. وتمتد على طول الساحل مساحات طويلة من الأراضي الرملية الخالية من أي غطاء نباتي. ويسود نفس المنظر الطبيعي على مسافة عدة أميال. (لا تستثنى من ذلك سوى بعض البقع الضيقة المحروثة بين الهضاب)»

تقع مدينة الصويرة فوق أراضي صخرية على شاطىء البحر وعند حدوث عملية المد، خاصة في الفصل المطر تحيط مياه البحر بالمدينة. ومع ذلك يظل الدخول إليها ممكنا وسهلا. وقدر مجموع عدد سكانها عند منتصف القرن التاسع عشر في ستة عشر ألف نسمة، موزعين على الشكل التالي : إثني عشر ألفا من المغاربة المسلمين، وأربعة آلاف من المغاربة اليهود وثلاثون مسيحيا.

وإذا كانت أجزاء كبيرة من الأراضي الساحلية المغربية ذات خصوبة عالية،

فإن المساحات المتاخمة للصويرة ليست كذلك. ومع ذلك، تستقبل المدينة منتجات فلاحية غنية ومتنوعة من المناطق المجاورة وحتى البعيدة منها. مثلا، تنتج الشياظمة الذرة والصوف وجلد الماعز والعلك وزيت الأركان وتنتج حاحا مادة الشعير واللوز والعلك وجلد الماعز. ومراكش تنتج اللوز والزيوت والصوف وبعض الحبوب، ومقادير كبيرة من العلك. كل هذه المواد تجلب إلى مرسى الصويرة لتصدر انطلاقا منها إلى أوربا. ولكن، تظل منطقة سوس أغنى جزء بالمنطقة الجنوبية للمغرب. وتنطلق منها باستمرار، في اتجاه الصويرة، آلاف الابل المحملة باللوز وزيت الزيتون والأركان والعلك والجلود. في حين تعتبر منطقة حاحا، أكثر الأراضي فقرا ونقصا في المياه. كما تتحدث التقارير القنصلية عن وفرة المعادن وخاصة في سوس، كالحديد والرصاص والكبريت والنحاس والفضة.

تعتبر المرسى من أجود المرافىء على طول الساحل المغربي. وتتوفر على مجال صالح لرسو ما بين عشرين وثلاثين مركبا، في عمق يتراوح ما بين قامتين وثلاث قامات ونصف. إلا أن المكان الذي كان مخصصا لشحن البضائع وتفريغها ضيق ولم يكن ليستجيب للحاجيات المطلوبة. وكانت الجزيرة توفر حماية كافية للمرسى. حيث ترسو المراكب ما بين البر والجزيرة. وفي الحقيقة لم يكن يتجاوز عدد المراكب المؤمنة فعليا سوى ثمانية، شريطة أن لا يتجاوز غاطسها إحدى عشر قدما عندما تكون محملة بالبضائع. ويصبح من الضروري، بالنسبة لبقية المراكب أن ترسو بعيدا وبمسافة كبيرة عن الجزيرة، فتكون بذلك عرضة لأخطار البحر رغم رسوها في مياه عميقة. وتهب خلال فصل الصيف باستمرار رياح قوية من الشمال الشرقي. وتهب بشكل متقطع خلال تسعة أشهر من السنة. وفي الوقت الذي تهب فيه هذه الرياح تكون عملية الشحن ممكنة طالما كانت مياه البحر هادئة. أما في فصل الشتاء، حيث تسود الرياح الجنوبية الغربية، فإن عملية الشحن تنطوي على مجازفة كبيرة. وتصبح العملية أخطر مع هبوب الرياح الشمالية الغربية الآتية عبر المحيط.

وأكد النائب القنصلي البريطاني كريس، أنه على الرغم من الطلب المتزايد على منتجات المنطقة الوافرة جدا، فإن الحركة التجارية بمرسى الصويرة لم يكن بإمكانها، عند منتصف القرن التاسع عشر، أن تعرف امتدادا هاما، بسبب سلبيات

النظام الذي كان يعمل به لتنفيذ الأعمال الإدارية بالمرسى. ومنذ أن بدأت التجارة الخارجية بمرسى الصويرة، طرحت مشاكل تتعلق بتفريغ المراكب ونقل حمولاتها أولا إلى دار الجمارك. وبعد أداء الرسوم عليها يجب نقلها إلى مخازن التجار ومن جهة أخرى، كان الأمر يتطلب نقل البضائع الموجهة إلى التصدير من مخازن التجار نحو المرسى للقيام بعملية الوزن وأداء الرسوم، وحمل البضائع مجددا على متن المراكب الصغيرة لتنقل إلى المراكب الكبيرة الراسية في الخليج أو ما وراء الجزيرة.

وتظل التجارة مقتصرة على ما بين الثلاثين والأربعين مركبا في السنة وكانت تطرح باستمرار، مشاكل بين العاملين في المرسى وأرباب المراكب. حيث يمتنع العمال أحيانا، أمام رداءة أحوال الطقس، عن القيام بأعمال الشحن أو التفريغ. وغالبا ما كان التجار الأجانب يتبرمون من عدم اعتناء عمال المرسى عناية تامة بالبضائع التي كانت نادرا ما تصل إلى المخازن في حالة سليمة.

2 ــ حركة الصادرات بمرسى الصويرة :

على الرغم من هذه المشاكل، كانت تصدر مرسى الصويرة «أحسن وأغلى ما كانت تنتجه البلاد المغربية» من مواد فلاحية : كاللوز، والشمع، والصوف وزيت الزيتون وحبوب مختلفة وجلود الماعز وريش النعام وغير ذلك كثير. بينما كانت تستقبل المصنوعات القطنية الواردة من مانشستير والسكر والشاي والبن والتوابل والعقاقير، وبعض المنتجات الأخرى المتنوعة التي كان يستهلك جزء منها محليا، ويوجه الباقي نحو المدن الداخلية وتينبكتو. وكانت تتم أغلب العمليات التبادلية مع بريطانيا على مستوى التصدير والاستيراد، حيث تجاوزت تلك السيطرة نصف حجم المبادلات الاجمالية للصويرة.

إذا تناولنا الفترة الطويلة الممتدة من 1850 إلى 1884 لدراسة التطورات العامة التي شهدتها الحركة التجارية بمرسى الصويرة، فإنه يبدو من الصعب جدا التمييز بين مراحل متباينة بوضوح. ويصعب الحديث عن مراحل النمو والتراجع وتفسير ذلك.

في السنوات السابقة لابرام المعاهدة المغربية البريطانية، لم تحتفظ الصادرات والواردات على معدل ثابت، وبعد 1856 اتجهت الصادرات والواردات نسبيا

نحو الارتفاع. وفي الوقت الذي شهدت فيه بقية المراسي المغربية أزمات عند بداية الستينات، فإن الصويرة نجت نسبيا من تلك الأزمات.

وإذا كانت واردات سنة 1864 قد انخفضت نتيجة لارتفاع أثمان المنتجات القطنية في أوربا، فإن انخفاض الصادرات يمكن أن يجد علته في الضعف الذي سجلته زيت الزيتون خلال سنة 1863. أما الارتفاع الذي سجلته سنة 1865، فيفسر بتزايد حجم العمليات التجارية مع مراكش وغيرها من المدن الداخلية. كما أن استجابة المخزن لمطالب التجار وبناؤه للمخازن لفائدتهم قد وفر الوسائل الضرورية التي ساعدت على الرفع من حجم المبادلات.

وتنفرد مرسى الصويرة من بين كل المراسي المغربية بتصدير مادة الزيت. وقد مكنها موقعها من التحول إلى مركز تتجمع فيه الزيوت التي تنتجها أحواز مراكش وسوس. وكانت جل الصادرات تتجه نحو بريطانيا وعلى يد تجار بريطانيين. وترتبط صادرات الصويرة من الزيت بحجم الغلات التي يمكن أن تحققها أشجار الزيتون، وكذا بإمكانية توجيهها من أحواز مراكش وسوس نحو المرسى وتكاد تلعب مادة الزيت دور المعدل لصادرات الصويرة الاجمالية. أي أنه في السنة التي لا تصدر فيها الزيت تنخفض قيمة صادرات الصويرة، والعكس صحيح.

مثلا في سنة 1862، لم تتجاوز صادرات المغرب من الزيت عبر الصويرة 2000 طن. وتم اللجوء، أمام النقص الذي عرفته صادرات المغرب من الصرف سنة 1863 إلى تعويض ذلك بصادرات من الزيت بلغت 4000 طن. إلا أن الإرهاق الذي أصاب الأشجار نتيجة للغلة الجيدة لسنة 1863 أدى إلى انخفاض واضح لصادرات الصويرة من الزيت سنة 1864، بمقدار 132266 £ عما كانت عليه في السنة الفارطة. وفي سنة 1865، حققت أشجار الزيتون غلة ممتازة، فارتفعت بذلك صادرات الزيت بشكل فاق مقادير سنة 1864. وعلى إثر الأزمة الفلاحية الشاملة التي عرفها المغرب ما بين 1867 و1868، حدثت فورات قبلية بمنطقة حاحا، فترتب عن ذلك نقص كبير في وسائل النقل بسبب فقدان الحاحيين الذين كانوا يقومون بعمليات النقل بين الصويرة والمناطق الداخلية، لجزء كبير من دوابهم التي نهبت أثناء فورات 1868 أو ماتت جوعا. وحدث ذلك في الوقت الذي كانت تصل فيه مادة الزيت بكميات كبيرة من سوس في اتجاه الصويرة.

وكانت نتيجة ذلك، هي تجمع مقادير هامة من غلة 1868 بأيادي المنتجين الذين اضطروا إلى تصريفها في السوق الداخلية. وفي سنة 1869، ارتفع الطلب على مادة الزيت في أوربا، فارتفعت الأثمان. واتضح بأن الغلة لن تكون جيدة، فارتفعت الأثمان مرة أخرى، خاصة وأن الطلب المحلي قد تزايد بشكل كبير، حال دون تصدير كميات هامة من الزيت إلى الخارج عبر الصويرة.

وكانت مادة اللوز من بين الصادرات الأساسية لمرسى الصويرة. وتأتي إليها من حاحا وسوس وتتجاوز من حيث قيمتها النقدية صادرات الزيت. وتصدر إلى كل من فرنسا وبريطانيا وجزر كناريا بل وإلى كوبا أحيانا. وترتفع صادرات الصويرة من جلد الماعز نحو مرسيليا بوجه خاص أثناء حدوث أزمات مطرية. وتستخلص مادة الكومة (الفربيوم) من شجرة تنمو بكثرة في تيغة قرب قلعة السراغنة. وهي شجرة برية طولها حوالي ثلاثة أقدام. وتستخلص منها الكومة في فصل الصيف وبداية الخريف من طرف الفقراء من بين سكان المنطقة، فتحمل إلى مراكش ومنها إلى مرسى الصويرة بثمن زهيد على متن الابل. وهناك عدة أصناف لهذا الصمغ، الصمغ العربي، والصمغ الفربيون ثم الصمغ الأبيض الذي كان يجلب في الخمسينات والستينات من السودان لكنه أصبح مفقودا في الأسواق نظرا لارتفاع تكاليف نقله، ومن تم توقفت صادراته عبر الصويرة.

وهناك مواد تصديرية أخرى كالحلفاء التي كانت تتجه إلى بريطانيا بوجه خاص. بالإضافة إلى مقادير قليلة من الفول والذرة تصدر أساسا إلى جزر كناريا ويصل الكامون، الذي كان ينمو أساسا في الرحامنة وحوز مراكش، ليصدر خارج الصويرة. ويتم جمع عظام مختلف الدواب والماشية التي تهلك أثناء المجاعات أو المجازر لتصدر إلى بريطانيا أساسا. وفي نهاية السبعينات أصبحت الخرقات من أهم صادرات الصويرة نحو فرنسا وبريطانيا حيث كانت تستعمل في صناعة الورق. ويتم التقاط السلاحيف في حاحا والشياظمة لتصدر نحو فرنسا وبريطانيا. ويتحدث تقرير تجاري عن سنة 1883 عن تصدير مرسى الصويرة 3080 سلحفاة مقابل أثمان جد زهيدة. ويبدو أنها لم تكن تتحمل السفر عبر البحر، فتلقى حتفها قبل الوصول إلى المكان الموجهة إليه.

وكانت المبادلات بين مرسى الصويرة والمناطق الصحراوية تتم على يد عناصر

من أيت باها بسوس. حيث كانوا إلى بداية الثمانينات، يشترون المصنوعات الانجليزية والفرنسية بالصويرة وينقلونها إلى السودان جنوبا. ويسلمونها إلى السكان المحليين بالسلف في انتظار الحصول منهم مقابل ذلك على الذهب والعاج وريش النعام والعبيد. ويؤكد النائب القنصلي البريطاني بايتون (Payton) أن التجار السوسيين نادرا ما كانت تقع بينهم وبين السودانيين أية مشاكل لما كانوا يتميزون به من التزام شرفي بتسديد ديونهم في الوقت المتفق عليه. وسجلت صادرات الصويرة من مادة ريش النعام عند بداية الثمانينات انخفاضا في الوقت الذي حاول فيه السوسيون القيام بتجربة لتصدير ريش النعام لحسابهم الخاص والاستغناء عن وساطة التجار اليهود.

3 ـــ حركة الواردات بمرسى الصويرة :

أما عن الواردات التي كانت تستقبلها مرسى الصويرة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فتتراوح من حيث عددها حسب السنوات ما بين الأربعين والخمسين صنفا. كما هو الشأن في بقية المراسي المغربية، تحتل المنسوجات القطنية المستوردة أساسا من مانشستير المكانة الأولى بالنسبة لواردات الصويرة. ويوجد إقبال كبير عليها في المناطق الداخلية على وجه الخصوص، إلا أن واردات الصويرة من منسوجات مانشستير وكلاسكو تخضع لتقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية والمحلية. ولذلك يميزها عدم الاستقرار أما مادتي الشاي والسكر فإن الاقبال يتزايد عليهما وباستمرار، حيث يحتلان دائما مكانة أساسية ضمن لائحة الواردات، ولو في سنوات المجاعة. وخاصة السكر الملفوف الذي كان يجلب أساسا من فرنسا، ويحتل شرب الشاي مكانة سامية لدى سكان المدن والبوادي على السواء. ولا يستهلك منه المغاربة سوى الصنف الأخضر المعروف بنوع (Hyson) وبلغت واردات الصويرة من الشاي في 1880 مثلا ما قيمته 12720 جنيه، كلها من بريطانيا. ولا تستهلك كل الكميات المجلوبة من طرف الصويريين، بل تتم إعادة توزيع الجزء الأكبر من المستوردات بالمناطق الداخلية. وتصل إلى مرسى الصويرة مقادير من المشروبات الروحية المختلفة الأصناف. وكلها تستهلك في عين المكان من طرف الأوربيين وأثرياء اليهود المقيمين بالمدينة. وبلغت قيمة وارداتها سنة 1880، 735 جنيه.

ويعتمد السوسيون في صناعة أدواتهم الفلاحية التقليدية على الحديد الذي تستورده الصويرة من انجلترا ومن السويد. ويبدو أن الاقبال على الصنف السويدي كان أكبر نظرا لجودته. حيث جلبت منه الصويرة في 1880، 185 طن بقيمة 1890 جنيه، مقابل 55 جنيه، من الصنف الانجليزي. كما يجلب من بريطانيا اللوب ن، فيتم تصريفه انطلاقا من الصويرة في بلاد سوس ومنطقة وادي نون. أما نساء درعة وتافيلالت فتعتمد في التزين به على مشتريات فاس أو مراكش. ومن مرسيليا تصل إلى الصويرة الطرابيش الحمراء اللون. وكان تصريفها يتم في عين المكان أو في مراكش.

وعند حدوث أزمات غذائية نتيجة للجفاف، يستورد الإنجليز خاصة مواد غذائية كالأرز والدقيق والبطاطس، ففي سنة 1878، شكلت واردات الصويرة من مادة الأرز نصف مستوردات المرسى خلال السنة. حيث تم جلب 35.520 كيس من الأرز بقيمة 53.515 جنيه. بينما كان الانتعاش الذي بدأت تعرفه زراعة الحبوب في المنطقة خلال 1880 سببا في تقليص واردات الصويرة من الدقيق من 3670 كيسا سنة 1879 إلى 12 كيسا فقط سنة 1880. بل شهدت هذه السنة تصدير بعض المقادير من الشعير والذرة والفول عبر مرسى الصويرة إلى أوربا. ولم تستورد مرسى الصويرة خلال 1880 سوى 90 كيسا من البطاطس مقابل 638 كيسا سنة 1879.

وبصفة عامة، فإن الحركة التجارية بمرسى الصويرة، قد كانت لها مساهمة كبيرة في إطار التجارة الخارجية للمغرب مع مختلف الدول الأوربية. إلا أن بريطانيا هيمنت طوال القرن التاسع عشر على تلك المبادلات، وتأتي بعدها فرنسا ثم إسبانيا. وتميزت المرحلة الممتدة من 1851 إلى 1856 بعدم الاستقرار، وبعدم التكافؤ والتوازن بين الصادرات والواردات الصويرية. بينما كان لبداية تطبيق معاهدة 1856 التجارية مع بريطانيا أثر حاسم في الرفع من حجم الحركة التجارية والملاحية بين الصويرة وأوربا. ومالت الصادرات والواردات إلى نوع من الاستقرار والتوازن. لكن مع بداية الثمانينات دخلت حركة التبادل بمرسى الصويرة في مرحلة التراجع. وقد تم تذييل هذه المداخلة بملاحق إحصائية تمكن من إعطاء فكرة دقيقة عن حركة المبادلات بالصويرة لكنها تظل قاصرة عن إبراز الانعكاسات

السلبية أو حتى الايجابية التي أحدثتها داخل المجتمع الذي كان خاضعا للاشعاع الاقتصادي للصويرة وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا بالاطلاع على أصناف وثائقية مختلفة كالمراسلات الرسمية وغير الرسمية وكنانيش المستفادات وغيرها، وقد يكون ذلك موضوعا لدراسة أخرى.

المصادر المعتمدة :

كل التقارير منشورة ضمن الأوراق البرلمانية (Parliamentary Papers).

ـــ تقرير النائب القنصلي كريس (Grace) حول الصويرة وأحوازها سنة 1856.

ـــ مذكرة تتعلق بساحل المغرب من مصب وادي سوس إلى مصب وادي درعة من إنجاز النائب القنصلي إلتون (Elton) سنة 1856.

ـــ تقارير النائب القنصلي إيلتون حول الصويرة لسنوات 1864 و1865.

ـــ تقرير كريس حول الصويرة والمناطق المجاورة لها سنة 1865.

ـــ تقارير النائب القنصلي ريد (Reade) بطنجة حول التجارة المغربية لسنوات 1863 و1864 و1865.

ـــ تقرير النائب القنصلي كارستنسن (Carstenson) حول التجارة بالصويرة سنة 1869.

ـــ تقارير النائب القنصلي بايتون (Payton) حول الصويرة ما بين 1879 و1884.

ملاحق إحصائية

1 ــ حركة الملاحة والمبادلات بمرسى الصويرة ما بين 1851 و1884 حسب تقارير القنصلية البريطانية : (القيمة بالجنيه الاسترليني) :

السنوات	المراكب الداخلة	حمولتها بالطن	قيمة الواردات	المراكب الخارجة	حمولتها بالطن	قيمة الصادرات
1851			£109 842			£115 264
1852			£101 476			£148 516
1853			£120 349			£223 938
1854			£ 73 796			£106 173
1855			£167 718			£284 077
1856			£336 513			£333 903
1857	103	14 651	£357 971	106	15 101	£383 717
1858	77	14 790	£183 170	72	14 183	£236 824
1861	92	22 181	£208 263	87	22 063	£254 446
1862	76	21 750	£228 737	71	20 172	£213 231
1863	100	23 576	£309 324	91	20 641	£355 089
1864	75		£230 312	72		£222 822
1865	98		£349 559	95		£382 324
1871			£259 013			£289 862
1872			£263 910			£258 420
1873	114	28 907	£263 197	211	27 913	£259 984
1874			£280 828			£268 230
1875	85	31 294	£240 760	85	31 294	£257 324

السنوات	المراكب الداخلة	حمولتها بالطن	قيمة الواردات	المراكب الخارجة	حمولتها بالطن	قيمة الصادرات
1876	66	24 001	£258 756	67	24 544	£275 333
1877	96	40 289	£276 245	86	35 139	£227 013
1878	91	46 566	£240 415	91	46 564	£233 797
1879						£222 596
1980			£164 283			£171 492
1881	88	65 123	£159 951	87	64 223	£198 274
1882			£199 585			£272 141
1883	62	42 999	£116 079	62	43 604	£190 837
1884	43		£131 219	42		£142 768

2 ــ نموذج لواردات مرسى الصويرة سنة 1875، مأخوذ عن التقرير الذي أنجزه النائب القنصلي البريطاني روبرت داروموند هاي بتاريخ 30 يناير 1876 :

المــواد المستــوردة	وحدات القياس	الكميــات	القيمــة
العنبــر			
الخيــش	البالــة	8	256
الجعــة	برميــل	127	256
أواني نحاسيــة	برميــل	121	1 501
شمــوع	علبــة	159	550
قماش القنــب	بالــة	42	2 250
طرابش حمــراء	دزينــة	215	150
زرابــي	بالــة	4	110
حلــويات	علبــة	95	850
أواني خزفيــة صينيــة	3	4	35
أثــواب	بالــة	68	4 533
مــلابــس	صنــدوق	25	177
قرمــز أحمــر	هنــدردوايت	128	1 075
البــن	هنــدردوايت	292	1 150

المواد المستوردة	وحدات القياس	الكميات	القيمة
المرجان	علب	2	320
مصنوعات قطنية	بالة	4 299	123 403
قطن خام	بالة	94	1 160
قطن مغزول	صندوق	92	1 550
قطن خيط	صندوق	18	295
أواني فخارية	أقفاص	05	25
ألواح خشبية	دزينة	287 ½	540
عقاقير	صناديق	621	1 275
أصباغ	صناديق	152	533
أواني خزفية	أقفاص	172	1 210
أواني زجاجية	برميل	355	3 335
خيط مذهب			1 250
أدوات معدنية		996	2 687
جلد بيونس ايرمي	هندردوايت	1 550	6 000
الحديد	طن	573	6 875
الجلد	بالة	6	30
مصنوعات من الكتان	قطعة	50	08
عود الثقاب	صندوق	49	850
زيوت		125	60
ورق	بالة	556	1 258
عطور	علب	55	190
حرير مصنوع	علب	23	715
حرير خام	بالة	7	180
توابل	هندردوايت	541	1 392
فولاذ	هندردوايت	1 374	1 120
سكر بني	هندردوايت	692	1 002
سكر مسحوق	هندردوايت	38	65
سكر ملفوف	هندردوايت	10 737	20 270
الشاي	هندردوايت	1 100	15 400
التبغ	هندردوايت	9	110
خُمور	برميل	132	455
مصنوعات صوفية	بالة	15	350
أموال ناضة			30 820

3 ـ نموذج لصادرات مرسى الصويرة سنة 1875 :

المواد المصدرة	وحدات القياس	الكميات	القيمة £
اللوز	هندردوايت	28 356	70 795
أنتموني	هندردوايت	30	35
الفول	كوارتر	38	60
العظام	طن	632	1 250
صواني نحاسية	صناديق	91	80
الليمون الحامض	برميل	172	610
الكامون	هندردوايت	342	422
التمور	هندردوايت	130	132
الحلفاء	هندردوايت	13 641	3 222
مصارين	برميل	7	70
شعر الماعز	هندردوايت	26	32
جلد الماعز	دزينة	79 456	74 500
ذهب ونكرا	علبة	3	2 500
الكومة	برميل	2 555	33 226
الحنة	أكياس	7	10
جلود	هندزدوايت	2 766	7 085
القرون	حزمة	53	37
الذرة	كوارتر	446	673
زيت الزيتون	برميل	1 469	23 308
ريش النعام	هندرداويت	82	27 500
عرق السوس	هندردوايت	588	865
الخرقات	هندردوايت	185	400
جلد الغنم	دزينة	1 266	1 700
سلاحيف	حمل	77	65
الجوز			
الشمع	هندبردوايت	785	4 944
صوف غير مغسولة	هندردوايت	81	205
صوف مغسولة	هندردوايت	29	129
أموال ناضة			3 450

4 ــ الصادرات الأساسية لمرسى الصويرة خلال السبعينات وبداية الثمانينات :

	1874	1875	1876	1877	1878	1800	1881
اللوز	£69000	£70795	£61300	£78726	£36800	£68550	£56100
الحلفاء	£ 7478	£ 3222	£ 1180	£ 3087	£ 1250	£ 4970	£ 2732
جلد الماعز	£86515	£74500	£64453	£79188	£59243	£48008	£45600
الكومة	£19302	£33226	£ 6048	£ 4646	£24988	£13988	£23755
زيت الزيتون	£38272	£23308	£ 0000	£ 2755	£ 0000		£12065
ريش النعام	£23200	£27500	£16400	£12000	£19500	£16500	£17150
الشمع	£ 6800	£ 4944	£ 8500	£10986	£ 2534.	£ 6760	£ 8200

5 ــ الواردات الأساسية لمرسى الصويرة خلال السبعينات وبداية الثمانينات :

	1874	1875	1876	1877	1878	1800	1881
الأثواب	£ 3160	£ 4533	£ 4869	£ 3870	£ 1975	£ 2010	£ 1310
مصنوعات قطنية	£155370	£123403	£141600	£158355	£46220	£86381	£87641
جلود (البقر)	£ 10200	£ 6000	£ 4800	£ 4824	£ 920	£ 2270	£ 3450
سكر	£ 22784	£ 21337	£ 22720	£ 42792	£26950	£17950	£21917
شاي	£ 13470	£ 15400	£ 19145	£ 12688	£12500	£12720	£11300
الأرز					£53515		
الذرة					£17230		